**البنيوية الوظيفية الفرنسية:**

 يمكن أن يوصف هذا الأنموذج الوظيفي بأنه امتداد طبيعي ومتطوّر لحلقة براغ اللسانية، ولاسيما للأسس التي اختطها تروبتسكوي؛ إذ استطاع أندري مارتني وأتباعُه أن يمنحوها التماسك المنهجي الأقوم،[[1]](#footnote-2) فاستوت على أيديهم نظرية تركيبية «وظيفية وكذلك هيكلية وواقعية».[[2]](#footnote-3) فمرتكزها تحليل الوسائل اللغوية المستعملة من لدن المتكلم في طبقات تواصلية ملموسة، والتوجه تلقاء السمات النحوية للخطاب على ضوء النظرية التبليغية، [[3]](#footnote-4) أي إنّ «الأقوال تحلّل بالعودة إلى الطريقة التي تؤدي بواسطتها إلى سيرورة التواصل»[[4]](#footnote-5)، دونما اعتسافٍ في التجريد أو غلواء في التأويل. فهي، حسب توصيف الطيب البكوش، «نظرية وسط، قريبة من الواقع الملموس، بعيدة عن الشطط في الافتراض والتجريد»،[[5]](#footnote-6) لا تنشغل بتحليل اللغة ما لم تكن نشاطا كلاميا ملموسا لا تتعذر مراقبته ومعاينته على أساس استنباطي تجريبي غير استبطاني ينفّد بواسطة الاستبدال.[[6]](#footnote-7) يعزّز مارتني هذه الفكرة بقوله: «ليس ثمّة شيء نستطيع أن نشير إليه على أنه اللسان. إنّ اللسان غير موجود على الإطلاق [...] إنّ الموضوع الذي يجب علينا دراسته هو لسان ما»،[[7]](#footnote-8) ويقول في موضع آخر: «لسان ما أنا أعرف، **الـ**لسان أنا لا أعرف أبدا».[[8]](#footnote-9) بل يقوده هذا التصور عن اللسان إلى الإقرار بالمسلك الواقعي الذي يُمتدح به وينكره عليه آخرون بقوله: «فأنا أتهم بالواقعية وأحمد عليها، ولكنني فعلا واقعي». وغني عن البيان أنّ هذا السمة الواقعية الملتصقة بهذا الأنموذج اللساني لا تحول دون انبنائه على أساسٍ نظري مُحْكَمٍ،[[9]](#footnote-10) ينطلق في تحليل الجملة نحويا من موقع نظرته العامة إلى طبيعة اللغة باعتبارها أداةً للاتصال تنحلُّ إلى وحدات ذاتِ مضمون دلالي وتعبير تصويتي.[[10]](#footnote-11) وفي ضوء ذلك، أيضا، يتحدّد النحو بأنه «اختبار الطريقة التي بمقدورنا أن نعزّز بواسطتها التجربة موضوع الرسالة، في إجماليتها كما في تعدد أبعادها»، انطلاقا من العبور من خطية النص إلى شمولية المعنى.[[11]](#footnote-12)

 فالمعنى مقياسٌ أساسيٌّ ومكوِّن ثابت لا محيص عنه في البنية النحوية لهذه المقاربة الوظيفية التي تروم تحليل الملفوظ لتصل به إلى وحداته الدنيا المدلالة المسمّاة مونيمات (أو لفاظم) (MONEMES)، حيث يُستعاض مصطلحُ المورفيم بمصطلح المونيم للتذكير بوحدانيته الدلالية، ولا يفاد من ذلك تحييد الشكل جانبا أثناء التحليل؛ لأنّ قطب المعنى لا يتأتى دركه، ومن ثمّ تبليغه ما لم يصاحَب بأشكال تُطابقُه وتختلف باختلافه ؛[[12]](#footnote-13) إذ «كلّ اختلاف في المعنى يطابقه بالضرورة اختلاف في المبنى في موضع ما من الخطاب».[[13]](#footnote-14)

 واستنادا إلى هذه المنطلقات النظرية يؤسس مارتني لمفهوم الجملة باعتبارها «القول الذي ترتبط فيه جميع العناصر بمخبر فريد أو بعدة مخبرات معطوفة»،[[14]](#footnote-15) ولم يحفل هذا التعريف، على الرغم من أساسه الدلالي الصلب، بالإشارة إلى اندراج العلامات النغمية داخل إطاره، لما لها من دور هامشي طبقا لمبدأ التقطيع المزدوج (DOUBLE ARTICULATION) الذي قال به مارتني. فالعلامات النغمية تكتسب هامشيتها من ملحظ تأبِّيها الخضوع لإجراءات هذا التقطيع المجعول قيدا لتمييز العلامة اللغوية عن جميع الأنساق العلامية الأخرى ؛ فلا يكون القول لغويا إلاّ بقدر استجابته لهذا المبدأ.[[15]](#footnote-16) ويلا حظ جورج مونان أنّ الخاصة النوعية للغات الطبيعية البشرية ليست الإبلاغ ولا الاعتباطية ولا مفهوم النظام ولا خطية البلاغ ولا خاصة التفاصل في الدليل، وإنما التقطيع الثنائي لا غير.[[16]](#footnote-17) فهو من الكليات القليلة[[17]](#footnote-18) التي تقرها النظرية الوظيفية، ويتجلى من خلال مستويين مختلفين:[[18]](#footnote-19)

**التقطيع الأول:** منطلقُه أنّ اللغة تُحلَّل إلى وحدات دنيا ذاتِ معنى، تتطابق مع عناصر التجربة المراد إبلاغها، حيث إنّ التجربة لا يمكن تبليغها كوحدة، فلا مناص من تحليلها إلى متوالية من الوحدات، لكل منها صورة صوتية ومعنى. كل وحدة تأبى أن تحلل إلى وحدات مدلالة أخرى.

**التقطيع الثاني:** ناتج عن تحليل حصيلة التقطيع الأول من اللَّفاظِم إلى وحدات غير دالَّة، أي إنَّه ينجم عن تجزئة الصورة الصوتية للَّفظم إلى متوالية من الوحدات التصويتية الدنيا العارية عن المعنى.

 وحريُّ بالبيان أنّ أندري مارتني ظلَّ وفيًّا لمبادئه الوظيفية، فلم يتزحزح عنها لإيمانه بجدواها واتصافها بالموضوعية والعلمية، حتى في ظلّ انتشار أنظار لسانية مناوئة،[[19]](#footnote-20) ولاسيَّما المدرسة التوليدية التحويلية التي استولت عقودا من القرن الماضي على عقول كثير من الباحثين في الحقل اللساني، إلاّ أنّ هذا الرجل ظلّ راسخا في ميدانه الوظيفي لا يرى اللسان نتاجا بل حدثا، كما لا يرى وجاهة التأسيس لمفهوم البنية العميقة ؛ إذ ليس هنالك غير درجات من الملاءمة اللغوية.[[20]](#footnote-21) ولمّا كان الأمر كذلك وجب عدم إدراج المكوّن التحويلي في الصياغة المنهجية للنحو ؛ لأنه منهج يتخلّف حين استقصاء الظاهرة النحوية وامتحان قدرتها على تفسيرها، لاسيما إذا تجاوز النظر حدود المادة اللغوية موضوع الفحص إلى ما يكتنفها من ملابسات مقامية مختلفة.

1. ينظر: يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص268،269. يقول قاسم المقداد في مقال له بعنوان: «المدرسة الوظيفية الفرنسية في التحليل الوظيفي» منشور في جريدة الأسبوع الأدبي السورية بتاريخ:= =27/12/1990، ص4 ما نصه: «لقد طوّر مارتنييه، على أسس المذهب الوظيفي التروبتزكوي الخطوط الأساسية لتحليل نحوي عام متناسق تمحور شيئا فشيئا حول المسألة الرئيسية المهملة بشكل عام ألا وهي بنية الإخبار في الجملة ووظيفته الخاصتين جدا». [↑](#footnote-ref-2)
2. مفاتيح الألسنية، ص112. [↑](#footnote-ref-3)
3. ينظر:

FUNCTIONAL GRAMMAR (A FIELD APPROACH), P10, 11. [↑](#footnote-ref-4)
4. وظيفة الألسن وديناميتها، ص96، 97. [↑](#footnote-ref-5)
5. الطيب البكوش، «علم الصرف بين النظريات العربية والألسنية الحديثة»، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، الجامعة التونسية، العدد66، 1981م، ص9. [↑](#footnote-ref-6)
6. ينظر: وظيفة الألسن وديناميتها، ص34، 47، 209. [↑](#footnote-ref-7)
7. نفسه، ص34. [↑](#footnote-ref-8)
8. السابق، ص47. [↑](#footnote-ref-9)
9. ينظر: مفاتيح الألسنية، ص114. [↑](#footnote-ref-10)
10. ينظر: وظيفة الألسن وديناميتها، ص35. [↑](#footnote-ref-11)
11. ينظر: نفسه، ص70. [↑](#footnote-ref-12)
12. ينظر: نفسه. [↑](#footnote-ref-13)
13. مبادئ في اللسانيات العامة، ص37. [↑](#footnote-ref-14)
14. السابق، ص118. [↑](#footnote-ref-15)
15. ينظر: نفسه، ص92. [↑](#footnote-ref-16)
16. ينظر: مفاتيح الألسنية، ص49-61. [↑](#footnote-ref-17)
17. يعتقد مارتني عدم وجود كليات لغوية خارج ما هو متضمن في تعريفه للسان. ينظر: وظيفة الألسن وديناميتها، ص242. [↑](#footnote-ref-18)
18. ينظر: مبادئ في اللسانيات العامة، ص18، 19. [↑](#footnote-ref-19)
19. ينظر: قاسم المقداد، «المدرسة الوظيفية في التحليل الألسني»، جريدة الأسبوع الأدبي، سورية، 27/12/1990، ص4. [↑](#footnote-ref-20)
20. ينظر: وظيفة الألسن وديناميتها، ص56، 242 ؛ وتشومسكي، «حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية»، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، ع6، 1982م، ص71، 72. [↑](#footnote-ref-21)